Abhat Journal, Volume. 16, Issue. 1, March 2024

Abhat Journal, Faculty of Arts, Sirte University مجلة أبحاث بكلية الآداب جامعة سرت
Source Homepage: http://journal.su.edu.ly/index.php/ABHAT/index

دور المرأة الليبية في تعزيز قيم المواطنة:
دراسة ميدانية على عينة من القيادات النسائية في مؤسسات التعليم العالي

د.فريحة ابوبكر أبوعمود
fareehah@su.edu.ly
قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية
كلية الآداب والعلوم/ جامعة سرت/ليبيا

د.آمال محمد عامر
am_libya_al@yahoo.com
قسم الفلسفة / كلية الآداب
جامعة مصراتة/ ليبيا

الملخّص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور المرأة الليبية في تعزيز حقوق وواجبات المواطنة على عينة من القياديات النسائية في مؤسسات التعليم العالي، ولتحقيق ذلك، اعتمدت الدراسة منهج الوصفي نظرا لملاءمة هذا المنهج لطبيعة الدراسة الحالية وأهدافها، تم تصميم استبيان الكتروني، تم توزيعه على عينة عشوائية من النساء القياديات على مستوى الجامعات الليبية، والتي بلغت (150) امرأة قيادية، وللإجابة عن أسئلة الدراسة تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة، لقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها: أن المرأة الليبية القيادية لها دور إيجابي في تعزيز حقوق و واجبات المواطنة، وأن المعيقات السياسية كانت أكثر المعيقات التي تعيق المرأة القيادية داخل مؤسسات التعليم العالي في تعزيز حقوق وواجبات المواطنة.

الكلمات المفتاحية:

المواطنة، المرأة القيادية، مؤسسات التعليم العالي.

The Role of Libyan Women in Promoting Citizenship Values:
A Field Study on a Sample of Women Leaders in Higher Education Institutions

Amal Benamer
fareehah@su.edu.ly
Department of Philosophy
Faculty of Arts
Misurata University/ Libya

Fareehah Abouamoud
am_libya_al@yahoo.com
Department of Sociology and Social Work
Faculty of Arts and Sciences
Sirte University/ Libya

Abstract:

This Study aims to Identify the role of Libyan Women in Promoting the rights and duties of Citizenship on a Sample of Women leaders in higher education institutions. To achieve this, the study adopted a descriptive analytical approach due to the suitability of this approach to the nature and objectives of the current study. An electronic questionnaire was designed and distributed to a sample. A random sample of women leaders at the level of Libyan universities, which amounted to (150) Women leaders. To answer the study's questions, the arithmetic means, standard deviations, and grades were extracted. The study concluded with a number of results, the most important of which are: that Libyan women leaders have a positive role in promoting rights and duties. Citizenship, and that political obstacles were the biggest obstacles that hinder women leaders within higher education institutions in promoting the rights and duties of citizenship.

Keywords:

Citizenship, Women Leaders, Institutions of Higher Education.

مقدمة:

إن جل القضايا التي تتعلق بالمجتمع سواء كانت سياسية، اجتماعية، اقتصادية أو ثقافية، لا يمكن أن تبحث بعيداً عن قضية المرأة والمواطنة، فهي تعني الانتماء إلى الوطن في ظل حقوق الإنسان، حيث تلتزم الدولة اتجاه مواطنيها بتقديم الخدمات الضرورية، من خلال مؤسساتها، في مقابل واجبات يتعين على المواطنين تقديمها خدمة لوطنهم، فالمواطنة هي علاقة جدلية قائمة بين المواطن والدولة، تتسم بالتداخل والتجاذب. والمواطنة تقتضي توفر مناخ تسوده الديمقراطية، « الحرية، الحوار، احترام التعددية، تكافؤ الفرص... إلى غير دلك»

كما أنه من بين الأهداف الرئيسية لتحقيق التنمية المستدامة هناك هدف تحقيق التكافؤ الكامل بين الرجال والنساء على مستوى حقوق الإنسان وحقوق المواطنة؛ فتمكين المرأة وإسهامها الكامل والمتكافئ في كافة النشاطات السياسية، بما في ذلك الإسهامُ في صناعة القرار في المؤسسات والمشاركة في تدبير الشأن العام إلى جانب الرجل، شرط أساسي لتحقيق مبدأي المساواة وتكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة.

ولاشك أن انفتاح الجامعة على قضايا حقوق الإنسان، و التعامل مع التحديات الجديدة في هذا المجال، يشكل جزءا لا يتجزأ من مسؤوليتها المجتمعية، خاصة وان المرحلة الراهنة في وطننا تعكس الحاجة إلى إنجاز أبحاث ودراسات ومتابعات لمعطيات وتحليليها بخصوص أقصاء المرأة الأكاديمية في المؤسسة الجامعية من المشاركة في مسؤولية التسيير وصنع القرار. وهذا الاقصاء أصبح يسائل المؤسسة الجامعية، كما يسائل كل الفاعلين، لمناهضة هذا الإقصاء، لأنه يهدر وينتهك حقوقا أساسية للمرأة. كما ان هذا الاقصاء له عواقب غير مباشرة تعوق الحق في المشاركة؛ ذلك أن عدم تمكين المرأة الاكاديمية من المشاركة في صنع القرار في المؤسسة يشكل عاملا محبطا لعزيمتها، وغير مشجع على إقبالها على المشاركة في الفضاء العام بمختلف مؤسساته.

إن انخراط الجامعة في النقاش حول الاقصاء القائم على النوع يشكل جزءا لا يتجزأ من مسؤوليتها المجتمعية، التي تتحدد في الواقع من خلال قدرتها على الاضطلاع، إلى جانب وظيفتيها الأساسيتين، أي التعليم والبحث العلمي، بوظيفة ثالثة، وهي خدمة المجتمع. وتعزيز وعي المجتمع وإدراكه بأهمية المناصفة، وتكافؤ الفرص الذي يعد انعكاسا للمواطنة الحقيقية.

مشكلة الدراسة:

إن مفهوم المواطنة من المفاهيم الحديثة التي تركز عليه جملة من الأبعاد الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية؛ بعد ثورة فبراير 2011، شكلت ممارسة المواطنة التي تتضمن الحقوق والواجبات المتبادلة للمواطن الليبي مع الدولة، معضلة حقيقية؛ بحيث تشمل الرجال والنساء كشركاء حقيقين، واصبحت المرأة الليبية تسعى للحصول على مزيدا من المكتسبات ورفضها للقوالب النمطية الجامدة التي عملت على تهميش واقصاء المرأة وحصرها داخل دائرة الأعمال منزلية، دون ان يكون لها أي دور حقيقي وفعال في الحياة العامة، كل هذه التغيرات التي حدثت في المجتمع الليبي كان له انعكاس على أدراك المرأة الليبية لتطورات الاجتماعية والسياسية التي حدثت في مجتمعها وإلى أي مدى حققن أهدافهن لإجراء تغيرات اجتماعية واقتصادية، وانهن حريصات على تحسين أوضاعهن وتوسيع مطالبهن، واستكمال حقوقهن على اعتبار كونهن فواعل محدثه للتغيير كما أن لهن واجبات وحقوقاً متساوية مع الرجال.

وتتمثل مشكلة الدراسة في الإجابة على السؤال الرئيس التالي:

- ما دور المرأة الليبية في مؤسسات التعليم العالي في تعزيز قيم المواطنة؟

تساؤلات الدراسة:

- ماهي درجة وعي المرأة القيادية بمؤسسات التعليم العالي بحقوق وواجبات المواطنة ؟
- ماهي معيقات تحقيق المرأة القيادية المواطنة بشكلها الكامل؟ ثقافية– اجتماعية – سياسية؟
- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) في المتوسطات الحسابية لدرجة دور المرأة القيادية في مؤسسات التعليم العالي في تعزيز حقوق، واجبات المواطنة تعزى إلى متغير الجامعة، التخصص الاكاديمي، الدرجة العلمية، الوظيفة الإدارية؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف وهي كالتالي:

1) معرفة درجة وعي المرأة القيادية بمؤسسات التعليم العالي بحقوق وواجبات المواطنة؟

2) معرفة معيقات تحقيق المرأة (الاكاديمية) القيادية المواطنة بشكلها الكامل ؟ ثقافية– اجتماعية – سياسية؟
3) الافادة من نتائج هذه الدراسة لصناع القرار في المجتمع الليبي في تعزيز حقوق وواجبات مواطنة المرأة الاكاديمية بشكل متساويا مع أخيها الرجل في مؤسسات التعليم العالي .

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من الناحية النظرية من أهمية الموضوع المدروس، وهو دور المرأة الليبية في تعزيز حقوق وواجبات المواطنة، وهي من أهم أبرز مهام المؤسسات التعليم التربوي، وكونها تقدم إضافة علمية للباحثين في مجال المواطنة وحقوق الانسان.

أما الأهمية العملية فإن الدراسة تساهم في الكشف عن دور المرأة القيادية في مؤسسات التعليم العالي في تعزيز حقوق وواجبات المواطنة من خلال التعرف على بعد كلاً من (الحقوق، والواجبات، والمعوقات) في ذلك، كما أن نتائج الدراسة يمكن أن تسهم في إفادة المهتمين في تطوير السياسات العامة لتحقيق المواطنة بشكل كامل على مستوى الجامعات الليبية.

حدود الدراسة:

1) **الحدود الموضوعية:** قيم المواطنة.
2) **الحدود الزمانية:** 08/ فبراير/2023 إلى 02/مارس/2023.
3) **الحدود المكانية:** مؤسسات التعليم العالي في المجتمع الليبي.
4) **الحدود البشرية:** النساء الأكاديميات القيادات في مؤسسات التعليم العالي لفصل الخريف 2022-2023م.

مفاهيم الدراسة ومتغيراتها:

1) المواطنة: هي ممارسة حية يمارسها المواطن على أرض الواقع عملياً في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية ، فكل مواطن له نفس الحقوق وعليه نفس الواجبات، ولكل مواطن الحق في إدارة الدولة، وهذه المواطنة ليست عشوائية ولكنها تتم وفق الدستور، وتمثل المواطنة القاعدة الأساسية التي تنطلق منها الديمقراطية(عيسوي،2005،ص14)
2) الحقوق: بأنها التزامات المجتمع تجاه كل أعضائه والتي يستحقها الفرد قانونيا وأخلاقيا عند طلبها وتعرف هذه الحقوق أكثر تحديدا في الحقوق المدنية وحقوق المساواة وحقوق الانسان (السكري،2002،ص 450) الحقوق : هي المزايا التي يشعر الفرد أو الجماعة أن من حقهم أن يحصلوا عليها من المجتمع (ناصر،1994،ص221)
3) الواجبات: تتمثل الواجبات أحد مكونات المواطنة الأساسية وتعتبر ركناً أساسياً في بناء شخصية الإنسان، تفرض المواطنة على الإنسان جملة من الواجبات التي يجب القيام بها، والالتزام بمقتضاها؛ رعاية لحق الوطن وسلامته، ومن أهمها الالتزام بأنظمة الدولة وقوانينها، الدفاع عن الوطن وحمايته.(أبو شاويش،2016،ص 445-487)
4) المرأة القيادية: هن النساء الاكاديميات من حملة شهادة الماجستير أو الدكتوراه يشغلن مناصب قيادية في مؤسسات التعليم العالي مثل عميدة أو مدير ادارة على مستوى المؤسسة (الجامعة)، وكيل الشؤون العلمية(الكلية)، رئيس قسم علمي، مدير مكتب على مستوى الكلية.
5) مؤسسات التعليم العالي: هي كل مؤسسة تعليمية حكومية أو خاصة تقدم برامج دراسية منتظمة (جامعية، عليا)، وهي مؤسسة علمية تعني بالتعليم العالي والبحث العلمي وخدمة المجتمع والبيئة، تتمتع بشخصية اعتبارية وذمة مالية مستقلة، وتمنح شهادات الإجازة المتخصصة (البكالوريوس، أو الليسانس)، والإجازة العالية (الماجستير)، والإجازة الدقيقة (الدكتوراه)، من خلال الكليات وأقسامها المختلفة بها. (دليل ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي، ص8)

الدراسات السابقة:

سوف يتم عرض ما أنجز حول الموضوعات السابقة التي تناولت دور المرأة الليبية في تعزيز حقوق وواجبات المواطنة التي يقع بحثنا في نطاق اهتماماتها ومن أهم هذه الدراسات:

1) **دراسة اللمكي (2014)** ، تهدف الدراسة إلى معرفة واقع دور التربية في تنمية القدرات القيادية لدعم المشاركة السياسية للمرأة العمانية ،والافادة من نتائج هذه الدراسة لصناع القرار في سلطنة عمان في تنمية المشاركة السياسية للمرأة العمانية ، ولتحقيق الاهداف أعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتكون عينة الدراسة من (150) امرأة، تم اختيارها بطريقة العينة العشوائية الطبقية، وتم استخدام الاستبيانه لتجميع البيانات وتوصلت الدراسة إلى عدد من

النتائج أهمها : تدني مستوى دور المؤسسات التربوية في تنمية القدرات القيادية لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة العمانية، واقصارها على جوانب مثل التعليم ، ومحو الامية، دون اهتمامها بالمقابل بالقضايا المتصلة بالثقافة السياسية وتطبيقاتها في الواقع العملي والسياسي.(اللمكي، 2014، ص 105).

2) **دراسة عبد الهادي (2015)** ، تهدف الدراسة إلى معرفة دور الرجل في تمكين المرأة القيادية في مؤسسات التعليم الجامعي في مدينة بغداد من خلال التعرف على طبيعة الأدوار القيادية التي تشغلها المرأة العراقية في مؤسسات التعليم الجامعي في بغداد، تحديد أهم المعوقات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تعرقل مسار تمكين المرأة القيادية في مؤسسات التعليم الجامعي بسبب مواقف الرجل، تحديد الأدوار التنموية التي يقوم بها الرجل لتمكين المرأة من إشغال أدوار قيادية، لتحقيق أهداف الدراسة أعتمد الباحث المنهج الوصفي ، وتكون عينة الدراسة من النساء اللواتي يشغلن مناصب قيادية في مؤسسات التعليم الجامعي الحكومي/ مدينة بغداد وبلغ عددهن (120) امرأة، تم اختيارهن بطريقة العينة القصدية، وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج : أن معظم المبحوثات أكدن وجود من يقف معهن من الرجال في الأسرة ويمكّنهن من إشغال المناصب القيادية، أن ثلثي المبحوثات يعتقدن بأن المستوى التعليمي للرجل يؤثر في الأدوار القيادية للمرأة، أن أكثر من ثلثي المبحوثات أكدن أن المرأة القيادية إذا حصلت على موقع اجتماعي مماثل لموقع الرجل، فإنها تحصل على قيمة اعتبارية مكافأة لاعتبار الرجل.(عبد الهادي، 2015).

3) **دراسة خيال(2016)**، هدفت الدراسة التعرف على اتجاهات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية نحو الأدوار القيادية للمرأة من خلال المهارات الذاتية، المهارات الفنية، المهارات الانسانية، المهارات الذهنية للمرأة القيادية، ولتحقيق هدف الدراسة اعتمدت الباحثة المنهج الوصفي، وتكون عينة الدراسة من (300) عضواً من أعضاء هيئة التدريس، تم اختيارهم بطريقة العينة العشوائية الطبقية، وتم استخدام الاستبيانه لتجميع البيانات وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:أن اتجاهات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية كانت بدرجة كبيرة حيث بلغت (75 %) من إجمالي العينة، وأنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات عينة الدراسة نحو الادوار القيادية للمرأة ،وعلى الدرجة الكلية للفقرات تبعاً لمتغير النوع الاجتماعي لصالح أعضاء هيئة التدريس من الاناث.(خيال، 2016، ص7).

4) **دراسة مباركي (2020)**، تهدف الدراسة التعرف على مدى التمكين الإداري الذي تحظى به المرأة القيادية في مؤسسات التعليم العالي السعودي، وأثر هذا التمكين في إطلاق طاقاتها الابداعية من وجهة نظر القيادات النسائية في مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، لتحقيق أهداف الدراسة، اتبع المنهج الوصفي، والمنهج الاحصائي، كما اعتمد البحث على اسلوب المقابلة الشخصية مع بعض القيادات النسائية بالجامعة، والبالغ عددها عشر استمارات، وتوصلت الدراسة إلى أن الجامعة تشجع قيادتها على تحمل المسؤولية والإبداع والتحفيز لصنع التغير، وبالتالي تتصرف القيادات بأسلوب يحظى باهتمام وتقدير الجامعة ، كما يتم تطوير المهارات لدى القيادات ويتوافر برنامج متخصصة .(مباركي، 2020، ص 82-108).

5) **دراسة القيب وعلي(2021)**، أسهمت الدراسة إلى فهم واقع المرأة الليبية ودورها القيادي في مناصب الدولة وآثارها في متغيرات المجتمع و قطاعات الدولة، ومعرفة أهم المناصب القيادية التي تشتغلها المرأة الليبية والتحولات الاجتماعية في مشاركة المرأة في قضية صنع القرار، وماهي مكانة المرأة في المجتمع وأهم التغيرات التي تحدثها في المجتمع ونسبة النساء القيادات السيادية في المجتمع الليبي ، وماهي الصعوبات التي تعترض المرأة عند توليها المناصب القيادية، توصلت الدراسة على نتائج، ومؤشرات علمية تسهم في تغيير مستوى الاستجابة من السلطات الحكومية في تحسين دور مشاركة المرأة في كافة الميادين والأصعدة بشكل فعال وإيجابي، مما يؤثر على تحسين التجاوب والتعاون من كافة الفئات وشرائح المجتمع إلى الأفضل.(القيب وعلي، 2021).

تعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة اتفقت على هدف واحد، وهو دعم دور المرأة القيادي خلال دور الجامعات او المؤسسات التربوية في عدة دول عربية ، ماعدا دراسة عبدالهادي (2015) ركزت على دور الرجل في تمكين المرأة القيادية في مؤسسات التعليم الجامعي في مدينة بغداد ،ودراسة القيب وعلي (2021) ركزت على دور المرأة الليبية القيادي في مناصب الدولة وآثارها في متغيرات المجتمع وجميع الدراسات تعتبر دراسات حديثة تزيد من قيمة البحث ومدى

الاستفادة منها كدراسات سابقة. استخدمت جميع الدراسات السابقة المنهج الوصفي لتناسبه وطبيعة الدراسات. كما تنوعت الدراسات السابقة في استخدامها لأدوات جمع البيانات، حيث استخدمت أداة الاستبيان، ومقابلة ومجتمع الدراسة كانت امرأة ما عدا دراسة الخيال (2016) فقد اشتمل مجتمع الدراسة على عدد من أعضاء هيأة التدريس. تنوعت مجتمعات الدراسة بين عدة دول عربية (السعودية/العراق/ فلسطين/ سلطنة عمان/ ليبيا).

وجاءت الدراسة الحالية من أجل تحقيق هدف عام، وهو التعرف على دور المرأة الليبية في تعزيز حقوق وواجبات المواطنة ، ومعرفة المعوقات التي تعيق المرأة الليبية القيادية داخل مؤسسات التعليم العالي في حصولها على حقوق وواجبات المواطنة الكاملة، واعتمدت الدراسة الحالية على المنهج الوصفي كباقي الدراسات السابقة.

الاجراءات المنهجية:

اتبعت الدراسة مجموعة من الاجراءات المنهجية لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على التساؤلات.

- **منهج الدراسة** : استخدمت الباحثة المنهج الوصفي نظرا لملاءمته لطبيعة الدراسة الحالية وأهدافها.
- **مجتمع الدراسة:** تكون مجتمع الدراسة من جميع النساء الأكاديميات القياديات في مؤسسات التعليم العالي بمختلف الجامعات الليبية على جميع الكليات الإنسانية والتطبيقية، خلال الفصل الدراسي الخريف للعام الجامعي (2023/2022 م) والبالغ عددهن (370) امرأة قيادية حسب ما تحصلنا علية من البيانات الاولية التي قامت بتجميعها مكتب دعم وتمكين المرأة بوزارة التعليم العالي من خلال وكلاء الشؤون العلمية بالكليات على مستوى الجامعات الليبية .
- **عينة الدراسة:** تم استخدام جدول (مورجان) لتحديد الحجم الأنسب لعينة الدراسة، حيث بلغ حجم العينة (150) تم اختيارهم بالطريقة العشوائية.
- **أداة الدراسة:** تم جمع البيانات من المبحوثات من خلال تصميم أداة الاستبيان الالكترونية، وتم بنائها بعد الاطلاع على الأدبيات، والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالية، وفي ضوء معطيات وتساؤلات الدراسة وأهدافها تم بناء الأداة، وتكونت في صورتها النهائية كالتالي:

القسم الاول: احتوى على البيانات الأولية للمبحوثات.

القسم الثاني: ويتكون المقياس من (54) عبارة، موزعة على ثلاث محاور، كما هي موضحة في الجدول التالي:

جدول (1) يوضح محاور الاستبيان وعباراتها

الرقم	المحاور	عدد العبارات
1	بعد الحقوق	19
2	بعد الواجبات	14
3	المعوقات (ثقافية–اجتماعية–سياسية)	21
الإجمالي		54

تم استخدام مقياس ليكرت الثلاثي للحصول على استجابات أفراد عينة الدراسة، وفق درجات الموافقة التالية (موافق – موافق لحد ما – غير موافق).

- **صدق أداة الدراسة:**

وقد قامت الباحثة بالتأكد من صدق أداة الدراسة من خلال:

الصدق الظاهري لأداة الدراسة(صدق المحكمين):

قامت الباحثة باستفتاء آراء جملة من الخبراء حول مدى تناسب فقرات المقياس وملاءمتها لأهداف الدراسة، وأن تقيس كل مجال على حدة، وتم الأخذ ببعض الآراء وتعديل الاستبيان وفقها، وهنا تحققنا من الصدق الظاهري للاستبيان.

- **ثبات أداة الدراسة:** تم التأكد من ثبات الاستبيان من خلال استخدام معامل الثبات (ألفا كرونباخ)، ويوضح الجدول التالي قيم معاملات الثبات لكل محور من محاور المقياس.

جدول (2) يوضح معامل الفا كرونباخ لقياس ثبات أداة المقياس

الرقم	محاور المقياس	عدد الفقرات	ثبات المحور
1	بعد الحقوق	19	0.89
2	بعد الواجبات	14	0.86
3	المعوقات (ثقافية–اجتماعية–سياسية)	21	0.86
	ثبات الكلي للمقياس	54	0.89

يتضح من الجدول (2) أن معامل الثبات الكلي للمقياس عالٍ حيث بلغ (0.89)، وهذا يدل على أن المقياس يتمتع بدرجة ثبات مرتفعة يمكن الاعتماد عليها في التطبيق الميداني للدراسة.

أساليب المعالجة الإحصائية:

تم التعامل مع بيانات الدراسة احصائياً باستخدام البرنامج الاحصائي (spss) للإجابة عن تساؤلات الدراسة.

عرض النتائج وتفسيرها:

أولا: البيانات الاولية:

1) الجامعة: كما نلاحظ من بيانات الجدول (3) أن نسبة النساء القياديات في جامعات المنطقة الغربية (44.7%) من مجمل العينة الكلية، و(35.3%) من النساء القياديات في جامعات المنطقة الشرقية، و(20%) من النساء القياديات في جامعات المنطقة الجنوبية.

جدول(3) يبين عدد القياديات حسب تصنيف الجامعات

الرقم	الاجابة	العينة الكلية	
		التكرارت	النسبة
1	جامعات المنطقة الغربية	67	%44.7
2	جامعات المنطقة الشرقية	53	%35.3
3	جامعات المنطقة الجنوبية	30	%20
المجموع		150	100.0

2) المؤهل العلمي: يلاحظ من الجدول (4) ان نسبة المتحصلات على شهادة الماجستير بلغت (57.3%) من إجمالي العينة، و في الوقت الذي بلغت فيه نسبة المتحصلات على شهادة الدكتوراه ما يعادل (42.7 %) من مجمل العينة.

جدول(4) المؤهل العلمي للقياديات في مؤسسات التعليم العالي

الرقم	الاجابة	العينة الكلية	
		التكرارت	النسبة
1	ماجستير	86	%57.3
2	دكتوراه	64	%42.7
المجموع		150	100.0

3) الدرجة العلمية: يلاحظ من الجدول (5) أن نسبة المتحصلات على درجة محاضر أعلى نسبة إذ بلغت(42%) من إجمالي العينة، ويليها نسبة المتحصلات على درجة أستاذ مساعد إذ بلغت (28%) من إجمالي العينة.

جدول(5) الدرجة العلمية للقياديات في مؤسسات التعليم العالي

الرقم	الاجابة	العينة الكلية	
		التكرارات	النسبة
1	محاضر مساعد	23	%15
2	محاضر	62	%42
3	استاذ مساعد	42	%28
4	استاذ مشارك	18	%12
5	استاذ	5	%3
المجموع		150	100.0

4-نوع الوظيفة القيادية: يلاحظ من الجدول (6) ان نسبة عدد الوكلاء الشؤون العلمية بالكليات كانت مرتفعة إذ بلغت (40%) من إجمالي العينة، وهذا يرجع إلى مراسلة وزير التعليم العالي لسادة رؤساء الجامعات تحت رقم الاشاري (و.ت.ع 1-381) لسنة 2021، بتمكين المرأة الاكاديمية في منصب وكيل الشؤون العلمية لأخذ مكانتها المستحقة في مجال التعليم والادارة، ونلاحظ نسبة القياديات في أعلى مركز في الجامعة إذ بلغت (6%) من إجمالي العينة، وهذا يعني أن المرأة الاكاديمية مازال لم تحظى بمراكز القيادة على مستوى مجلس الجامعة، ومن الملاحظ وصول هذه النسبة يرجع إلى تفعيل مكتب دعم وتمكين المرأة من قبل وزارة التعليم العالي مما سمح للمرأة بهذا المنصب على مستوى الجامعة.

جدول(6) نوع الوظيفة القيادية للمرأة في مؤسسات التعليم العالي

الرقم	الاجابة	العينة الكلية	
		التكرارت	النسبة
1	مدير إدارة أو عميد كلية على مستوى الجامعة	9	%6
2	وكيل الشؤون العلمية بالكلية	60	%40
3	رئيس قسم علمي	26	%17.3
4	مدير مكتب في كلية*	55	%36.7
المجموع		150	100.0

***مدير مكتب في كلية تمثل في: مدير مكتب الدراسة والامتحانات، مكتب الدراسات العليا والتدريب، مكتب شؤون أعضاء هيئة التدريس، مكتب خدمة المجتمع، مكتب الجودة وتقييم الاداء، مكتب البحوث الاستشارية، مدير الوحدة الالكترونية، منسق مكتب دعم وتمكين المرأة.**

5) **سنوات الخبرة:** يلاحظ من الجدول رقم (7) ارتفاع نسبة سنوات الخبرة لدى النساء القياديات من سنة إلى أربع سنوات إذ بلغت (64 %) من إجمالي العينة، وذلك يشير الى ان هناك ارتفاع ملموس في نسبة تمكين المرأة الليبية اجمالاً في مؤسسات التعليم العالي، وفي مقابل ذلك بلغت نسبة عدد سنوات الخبرة من 5 سنوات إلى 8 سنوات إذ

بلغت (10.7%) من إجمالي العينة، في حين زادت نسبة سنوات الخبرة 9 سنوات وأكثر (25.3%)من مجمل عينة الدراسة.

جدول(7) سنوات الخبرة للقياديات في مؤسسات التعليم العالي

الرقم	الاجابة	العينة الكلية	
		التكرارات	النسبة
1	4-1	96	%64
2	8-5	16	%10.7
3	9فأكثر	38	%25.3
المجموع		150	100.0

إجابة التساؤل الرئيسي: ما دور المرأة الليبية في مؤسسات التعليم العالي في تعزيز قيم المواطنة(الحقوق والواجبات) ؟

جدول(8) ما دور المرأة الليبية في مؤسسات التعليم العالي في تعزيز قيم المواطنة (الحقوق والواجبات) ؟

الرقم	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	حقوق المواطنة	2.80	0.18
2	واجبات المواطنة	2.77	0.22
المجموع		2.79	0.19

من الجدول السابق يتبين لنا المتوسط الحسابي العام للمحورين جاء بقيمة (2.79) وهي قيمة مرتفعة، مما يدل على أن دور المرأة الليبية في تعزيز حقوق و واجبات المواطنة كانت مرتفعة، وهذا يدل على أن المرأة القيادية في مؤسسات التعليم العالي تدرك حقوقها وواجباتها أتجاه الوطن.

إجابة السؤال الأول: ماهي درجة وعي المرأة القيادية بمؤسسات التعليم العالي بحقوق وواجبات المواطنة ؟

1) حقوق المواطنة:

جدول(9) درجة وعي المرأة القيادية بمؤسسات التعليم العالي بحقوق المواطنة

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	حق المرأة في ترشيح لمناصب السيادية	2.78	0.45	9
2	للمرأة الحق في العمل على قدم المساواة مع الرجل	2.62	0.56	12
3	حق المرأة في التعليم بجميع مراحلة	2.98	0.11	1
4	للمرأة الحق في مزايا العمل مثل الرجل (ساعات الدوام-السفر-التدريب-العلاوات)	2.86	0.37	7
5	تمكين المرأة الاكاديمية من المناصب الادارية في مؤسسات التعليم العالي	2.91	0.28	5
6	حق المرأة في تولي منصب (قاضي -وزيرة رئيس دولة)	2.55	0.68	13
7	حق المرأة العدل والمساواة في حقوق وواجبات المواطنة	2.92	0.30	4
8	تحكيم الشريعة في الاحوال الشخصية وحمايتها	2.95	0.21	2
9	تحديث القوانين والتشريعات التي تحمي حقوق المرأة العاملة	2.92	0.28	4
10	حق المرأة في الترشيح والانتخابات والاستفتاء في المجالس والمواقف المختلفة	2.73	0.50	10
11	تمكين المرأة من إنشاء جمعيات خيرية	2.84	0.39	8
12	تمكين المرأة من تشكيل اتحادات والنقابات النسائية	2.78	0.48	9
13	حق المرأة في التظاهر والاجتماع السلمي	2.73	0.51	10
14	حق المرأة في التغيير وابداء الراي	2.90	0.33	6
15	حق المرأة في مطالبة بكفالة التأمين الصحي	2.98	0.11	1
16	حق المرأة في الجنسية لأبنائها من زوج غير ليبي	2.32	0.84	14
17	تأمين حق تقديم الشكاوي ضد المسؤولين	2.86	0.44	7
18	الحق في التصويت	2.94	0.23	3
19	الحق في الترشيح لمناصب السيادية في الدولة	2.68	0.58	11
المجموع		2.80	0.18	

بالنظر إلى النتائج الواردة في الجدول السابق يتبين أن المتوسط الحسابي العام للمحور قد بلغ (2.80) بانحراف معياري (0.18)، وهو يشير إلى الاتجاه "موافق " مما يدل على أن المرأة الليبية لديها وعي مرتفعاً بحقوق المواطنة، أن هذه الحقوق تساعد في تعزيز قيم المواطنة لدى المرأة الليبية، ولكن تلك الحقوق ليست كافية في تحقيق المساواة داخل مؤسسات التعليم العالي.

ولإلقاء الضوء على الواقع الفعلي لدور المرأة الليبية في تعزيز حقوق المواطنة الكاملة، وبالنظر إلى ترتيب عبارات المقياس، نجد جميع فقرات المقياس في مرتبة المرتفعة من حيث قيمة المتوسط الحسابي، حيث تراوحت متوسطاتها الحسابية ما بين (2.55- 2.98)، وهي جميعها تدل علي الاتجاه ، فجاءت الفقرة (6) في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي(2.55) مرتفعا، مما يدل على أن حق المرأة في تولي منصب (قاضي -وزيرة -رئيس دولة) يعتبر مرتفعا ولكنه أخر حق من حقوق المرأة الليبية. عليه يمكننا القول بانه من الضروري توعية المرأة الليبية أكثر بحقوقها الاكثر مسؤولية تقع على عاتقها وتزويدها بالمفاهيم والقيم الوطنية التي تعزز حقوق المواطنة.

2) واجبات المواطنة:

جدول(10) درجة وعي المرأة القيادية بمؤسسات التعليم العالي بواجبات المواطنة

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	الصدق والاخلاص في العمل	2.99	0.08	1
2	المحافظة على أمن الوطن وسلامته	2.98	0.11	2
3	الالتزام بالقيم الاخلاقية كالعدالة والتعاون على الخير	2.98	0.14	2
4	التصدي للفساد ومحاربته ضمن الإطارالقانوني	2.98	0.11	2
5	الالتزام بالدستور واحترام قوانينه	2.96	0.18	3
6	الالتزام بالقوانين والقرارات الصادرة عن الدولة	2.94	0.22	4
7	تولي المرأة المناصب القيادية والسيادية وتمثيل البرلماني	2.67	0.54	9
8	أومن بأهمية التمثيل البرلماني للمراة"	2.70	0.52	8
9	لا أومن بالكوته لأنها لا تحقق تمثيل عادل للمرأة في المناصب السيادية في الدولة	2.26	0.63	12
10	أومن بأهمية ترشح النساء للمؤسسات الدولة بشكل متساوي مع تمثيل الرجل	2.44	0.68	11
11	تمكين المرأة الاكاديمية في مراكز القرار للمناصب السيادية السياسية (من خلال مكتب دعم وتمكين المرأة)	2.66	0.55	10
12	مشاركة المرأة الاكاديمية في العملية الانتخابية	2.79	0.46	5
13	مشاركة المرأة الاكاديمية في الترشيح للعملية الانتخابية	2.71	0.57	7
14	تعديل منظومة القوانين ومؤامتها مع المواطنة وإلغاء التمييز ضد المرأة.	2.78	0.46	6
	المجموع	2.77	0.22	

بالنظر إلى النتائج الواردة في الجدول السابق يتبين أن المتوسط الحسابي العام للمحور قد بلغ (2.77) بانحراف معياري (0.22)، وهو يشير إلى الاتجاه "موافق " مما يدل على أن المرأة الليبية لديها وعي مرتفعاً بواجبات المواطنة، أن هذه الواجبات تساعد في تعزيز قيم المواطنة لدى المرأة الليبية، ولكن هذه الواجبات لا يمكن تطبيقها بشكل واقعي وفعلي وحقيقي داخل مؤسسات التعليم العالي.

ولإلقاء الضوء على الواقع الفعلي لدور المرأة الليبية في تعزيز واجبات المواطنة الكاملة، وبالنظر إلى ترتيب عبارات المقياس، نجد أن جميع فقرات المقياس في مرتبة المرتفعة من حيث قيمة المتوسط الحسابي، حيث تراوحت متوسطاتها الحسابية ما بين (2.44- 2.99)، وهي جميعها تدل علي الاتجاه "موافق"، مما يدل المرأة متفقه بشكل مرتفعا على مبدأ الصدق والاخلاص في العمل، أن المرأة الليبية تؤمن بأهمية ترشح النساء للمؤسسات الدولة بشكل متساوي مع تمثيل الرجل، يعتبر مرتفعا ولكنه أخر واجب من واجبات تحقيق المواطنة الكاملة.

عليه يمكننا القول بأنه من الضروري إعطاء المرأة الليبية فرصة لتحقق واجبات المواطنة الكاملة.

إجابة السؤال الثاني: ماهي معيقات تحقيق المرأة القيادية المواطنة بشكلها الكامل ؟ ثقافية– اجتماعية – سياسية؟

1) معيقات ثقافية:

جدول(11) معيقات ثقافية تعيق المرأة القيادية في تحقيق المواطنة بشكل كامل

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	اعتقاد المرأة أن الرجل أكثر قدرة منهن على القيادة	2.14	0.77	3
2	عدم رغبة المرأة بالاختلاط بالرجال	2.16	0.67	1
3	شعور المرأةً من عدم تحمل المسؤولية القيادية	1.84	0.77	6
4	عدم وعي المرأة بحقها في القيادة	2.13	0.78	4
5	عدم توجه المرأة نحو القيادة	2.15	0.76	2
6	عدم وجود رغبة لدى المرأة بتحسين مركزهن الوظيفي	1.72	0.77	7
7	اعتقاد المرأة بأنها أقل مرتبة من الرجل	1.62	0.75	8
8	قبول المرأة بممارسة الدور الاقل في السلم الوظيفي	1.99	0.80	5
	الإجمالي	1.97	0.03	

يتضح في الجدول (11) أن المعيقات الثقافية التي تعيق المرأة القيادية داخل مؤسسات التعليم العالي في تحقيق المواطنة، متوسطة بمتوسط حسابي (1.97) وانحراف معياري(0.03)، وهو متوسط يقع في الفئة الثانية من فئات المقياس الثلاثي، وتشير إلى الاتجاه البيني (بين البينين) على المقياس.

ولإلقاء الضوء على الواقع الفعلي لمعيقات دور المرأة الثقافية في تعزيز حقوق وواجبات المواطنة، وبالنظر إلى ترتيب عبارات المقياس، نجد أن أغلب فقرات المقياس قد حققت متوسط حسابي متوسطا نوعاً ما، حيث تراوحت متوسطاتها الحسابية ما بين (1.72-2.16)، وهي تدل على الاتجاه البيني، وهذا مما يدل على أن المعيقات الثقافية التي تعيق دور المرأة في تعزيز حقوق و واجبات المواطنة متوسطة وليس بدرجة عالية.

2) معيقات اجتماعية:

جدول(12) معيقات اجتماعية تعيق المرأة القيادية في تحقيق المواطنة بشكل كامل

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	القيود الاجتماعية على حرية المرأة في الحركة	2.55	0.56	1
2	الوظائف الفسيولوجية للمرأة(الحمل–الانجاب)	2.39	0.68	3
3	التنافس بين النساء أنفسهن داخل المؤسسة	2.40	0.69	2
4	قلة الخبرة لدى المرأة	1.81	0.70	4
5	تدني قدرة المرأة الاكاديمية على منافسة زملائهن الرجل"	1.44	0.67	5
	الإجمالي	2.12	0.05	

يتضح في الجدول (12) أن المعيقات الاجتماعية التي تعيق المرأة القيادية داخل مؤسسات التعليم العالي في تحقيق المواطنة بشكل كامل متوسطة بمتوسط حسابي (2.12) وانحراف معياري(0.05)، وهو متوسط يقع في الفئة الثانية من فئات المقياس الثلاثي، وتشير إلى الاتجاه البيني (بين البينين) على المقياس.

ولإلقاء الضوء على الواقع الفعلي لمعيقات دور المرأة الاجتماعي في تعزيز حقوق وواجبات المواطنة، وبالنظر إلى ترتيب عبارات المقياس، نجد أن أغلب فقرات المقياس قد حققت متوسط حسابي مرتفعا نوعاً ما، حيث تراوحت متوسطاتها الحسابية ما بين (2.39–2.55)، وهي تدل على الاتجاه الايجابي(موافق)، وهذا مما يدل على أن المعيقات الاجتماعية المرتفعة التي تعيق دور المرأة في تعزيز حقوق و واجبات المواطنة القيود الاجتماعية والمرأة نفسها ، الوظائف الفسيولوجية للمرأة.

3) معيقات سياسية:

جدول(13) معيقات سياسية تعيق المرأة القيادية في تحقيق المواطنة بشكل كامل

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	عدم تطبيق المواثيق الدولية الخاصة بالمرأة	2.46	0.66	3
2	ضعف نظام الكوتا النسوية في الانتخابات التشريعية	2.40	0.65	4
3	التأثير السلبي للمناخ السياسي الذي كان مسيطر على المجتمع الليبي	2.56	0.59	1
4	قلة الوعي بالحقوق السياسية والقانونية وقانون العمل والاسرة	2.54	0.64	2
5	تكبيل دور المرأة في الاسهام في اصدار القوانين التي تهم المجتمع بشكل عام	2.54	0.60	2
6	ضعف دور المرأة في صنع القرار والدائرة الانتخابية التي انتخبتها	2.13	0.81	7
7	ضعف تمثيل المرأة في لجنة صياغة الدستور	2.28	0.74	6
8	ضعف تمثيل المرأة في المشاركة السياسية (مراكز القرار السيادية)	2.32	0.71	5
	الإجمالي	2.40	0.07	

يتضح في الجدول (13) أن المعيقات السياسية التي تعيق المرأة القيادية داخل مؤسسات التعليم العالي في تحقيق المواطنة بشكل كامل مرتفعة بمتوسط حسابي (2.40) وانحراف معياري(0.07)، وهو متوسط يقع في الفئة الاولي من فئات المقياس الثلاثي، وتشير إلى الاتجاه الايجابي (موافق) على المقياس.

ولإلقاء الضوء على الواقع الفعلي لمعيقات دور المرأة السياسية في تعزيز حقوق وواجبات المواطنة، وبالنظر إلى ترتيب عبارات المقياس، نجد أن أغلب فقرات المقياس قد حققت متوسط حسابي مرتفعا نوعاً ما، حيث تراوحت متوسطاتها الحسابية ما بين (2.40–2.56)، وهي تدل على الاتجاه الايجابي، وهذا مما يدل على أن المعيقات السياسية كانت مرتفعة حيث تعيق دور المرأة في تعزيز حقوق و واجبات المواطنة، عليه يمكن القول بأن من ضرورة التمكين الذي له دور في تعزيز إدماج المرأة في العملية السياسية بشكل إيجابي وفعال، من خلال مد النساء بالثقافة السياسية الصحيحة، خاصة المترشحات للمجالس النيابية والمناصب السياسية، فضلا عن بناء قدرات النساء المنخرطات في السياسة، ووصولهن لمواقع قيادية مما يعطيهن فرص أوسع في كافة الأنشطة، ودمجهن في العمل السياسي، تجسيدا لمبدأ المساواة بين المرأة والرجل.

إجابة السؤال الثالث: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) في المتوسطات الحسابية لدرجة دور المرأة القيادية في مؤسسات التعليم العالي في تعزيز حقوق وواجبات المواطنة تعزى إلى متغير الجامعة ، التخصص الاكاديمي، الدرجة العلمية، الوظيفة الإدارية؟

أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروق دالة إحصائيا بين استجابات المرأة القيادية، وفقا لمتغيرات متغير الجامعة ، التخصص الاكاديمي، الدرجة العلمية، الوظيفة الادارية، بالنسبة لجميع محاور المقياس ، وتعزى هذه النتيجة إلى أن النساء القيادات بجميع مستوياتهن القيادية يعيشنا ظروفا متماثلة، ويتخرطن في نفس الدور في تعزيز الحقوق وواجبات المواطنة الكاملة.

النتائج العامة:

1) أن دور المرأة الليبية كان لها دور إيجابي في تعزيز حقوق و واجبات المواطنة

2) أن المرأة الليبية لديها وعياً مرتفعاً بحقوق المواطنة، أن هذه الحقوق تساعد في تعزيز قيم المواطنة لدى المرأة الليبية، ولكن تلك الحقوق ليست كافية في تحقيق المساواة داخل مؤسسات التعليم العالي.

3) أن المرأة الليبية لديها وعياً مرتفعاً بواجبات المواطنة، أن هذه الواجبات تساعد في تعزيز قيم المواطنة لدى المرأة الليبية، ولكن هذه الواجبات لا يمكن تطبيقها بشكل واقعي وفعلي وحقيقي داخل مؤسسات التعليم العالي.

4) أن المعيقات الثقافية والاجتماعية التي تعيق المرأة القيادية داخل مؤسسات التعليم العالي في تحقيق المواطنة بشكل كامل تعتبر متوسطة، و وهي تشير إلى الاتجاه البيني (بين البينين) على المقياس، أما المعيقات السياسية التي تعيق المرأة القيادية داخل مؤسسات التعليم العالي في تحقيق المواطنة بشكل كامل كانت مرتفعة .

التوصيات:

1) زيادة التركيز على القيادات النسائية في مؤسسات التعليم العالي الليبي وتبني استراتيجيات فعالة لتعزيز مساهمتها الفعلية في مواقع صنع القرار، وإتاحة الفرصة لهن لامتلاك المبادرة في التعامل مع المشكلات باستقلالية.

2) ضرورة تبني برامج تدريبية هادفة إلى تذليل المعوقات والتحديات الشخصية والاجتماعية التي تحد من نسبة مشاركة القيادات النسائية في التعليم العالي في المجتمع الليبي.

3) ضرورة تبني برامج تدريبية هادفة إلى تأهيل وتهيئة القيادات النسائية في مؤسسات التعليم العالي الليبي لإكسابها المهارات القيادية وتزويدها بأحدث تقنيات وأساليب الادارة الحديثة.

قائمة المصادر المراجع:

- أبو شاويش، ماهر (2016)، المواطنة من منظور الشريعة الإسلامية: المفهوم – الحقوق- الواجبات، مجلة جامعة طيبة للآداب والعلوم الانسانية، المجلد 5 العدد 9.
- خيال، سهاد(2016)، اتجاهات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية نحو الأدوار القيادية للمرأة، رسالة ماجستير منشورة، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.
- السكري، أحمد (2002)،قاموس الخدمة الاجتماعية ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية.
- عبد الهادي، هوازن اياد(2015)، دور الرجل في تمكين المرأة القيادية دراسة اجتماعية ميدانية لمؤسسات التعليم الجامعي في مدينة بغداد ، رسالة ماجستير منشورة، الخدمة الاجتماعية، جامعة بغداد. كلية التربية للبنات، العراق، بغداد.
- عيسوي،فرج (2005)، دور المدرسة في تنمية المواطنة لدى التلاميذ، ندوة السياسة التعليمية نجو التحول الديمقراطي والمواطنة المتساوية، عدن،11 يوليو .
- القيب، إبراهيم وعلي، كريمة (2021) المرأة الليبية ودورها القيادي في مناصب الدولة وآثارها في متغيرات المجتمع: دراسة تحليلية لبعض النساء القياديات في المجتمع الليبي، مجلة القرطاس للعلوم الانسانية والتطبيقية ، مجلد(14):العدد الرابع عشر.
- اللمكي، سيف (2014)، دور المؤسسات التربوية في تنمية القدرات القيادية لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة العمانية، المجلة الدولية التربوية المتخصصة، المجلد (3)، العدد (5).
- مباركي،مريم(2020)، دور جامعة الملك خالد في تنمية القيادات النسائية، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية،المجلد(4)،العدد(12)/30 أكتوبر2020.
- ناصر، إبراهيم (1994)، المواطنة، مكتبة الرائد العلمية ،عمان، الاردن.